



محمد الشحي

السلطة الدنيوية والمعرفة الدينية: جدال

في إطار الانتقال النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية من طور أقرب إلى التقليدية إلى طور ينزع للحدثة، تتكاثر الدراسات الوصفية للمكون الديني الإسلامي، بما أنه يحتل المرتبة الثانية بعد مكوّن اللغة في هوية هذه الأمة. وفي هذا السياق، يتحدث عبداللطيف الهرماسي في مقاله المعنون بـ «السلطة والقضايا والمسؤولية في المجال الإسلامي»، عن علاقة السلطة بالمعرفة الدينية، واختلاط الديني بالدنيوي، وتأثير وتأثر كل منهما بالآخر بفعل المصلحة التي تدفع كلا منهما نحو فعل معين، وتبرر التحولات المعرفية تبعاً للتحولات في الديني أو السياسي. ويتخذ الهرماسي من الإسلام السنّي مجالاً لدراسته من غير أن يبزر ذلك بما يكفي، وأظنه نحا هذا المنحى لتوافر أدبيات تمكنه من توصيف الحالة الدينية والسياسية.

بادئ ذي بدء، نقف مع أول عتبة في مقال

الباب في أصول الفقه الموسوم بـ «المصالح المرسله» الذي يمكن الفقيه من إصدار حكم قد يخالف نصاً قرآنياً أو نبوياً في سبيل سد ذريعة أو رد مفسدة، بغض النظر عن حالات الأفراد بأعيانهم.

انتقل الهرماسي بعد ذلك للحديث عن الإزدواجية الحاصلة في الشخصيات الدينية الكبرى؛ ومثل لذلك بالنبيين عيسى ومحمد -عليهما السلام-. تلك الإزدواجية بين كونهما نبيين لا يبشّران سوى بالحياة الأخرى، وبين كونهما زعيمين سياسيين لفئة انتصرت في مرحلة لاحقة وكان لها شأن في ترسيم الواقع. ولعل إتيانه بمقولة المسيح عليه السلام لليهود عندما أرادوا إيقاعه في يد السلطة الرومانية (الوثنية)، في موضوع الجزية، قال: «أدوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»، هنا تنفصل المكانة الدينية عن المكانة السياسية، وأرجع الهرماسي ذلك إلى حالة الاستضعاف التي كان يعاني منها المسيح وأتباعه. بينما استفاد من هذه المقولة المصلح المسيحي مارتن لوتر بأن أسس لفكر العلمانية وفصل مؤسسة الدين عن مؤسسة الدولة لحماية الدين.

وبالمثل، يمكننا الاستفادة من الموروث الديني الإسلامي في الاتجاه ذاته؛ ففي ذلك القول للنبي محمد - عليه السلام - لجماعة أهل المدينة: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»، فصل مكانته الدينية عن مكانته الدنيوية. فهل سينجح خطاب تجديدي من داخل الإسلام في تأسيس فكر العلمانية؟

يحدد الهرماسي ست وظائف للمؤسسة الدينية في الإسلام؛ أهمها - والتي حولها مدار الحديث -: «وظيفة نصح الحكام وتقديم المشورة باعتبارهم ممثلين للمجتمع ومن أهل الحل والعقد». ويؤكد على التفاوت الكبير الذي حصل في توصيف الفقهاء للحكام والخليفة تبعاً للحالة السياسية السائدة، واستخدام الساسة للفقهاء، بكل ما تحمله كلمة «استخدام» من معانٍ سلبية. بدءاً من اشتراط الفُرْشِيَّة في الخلافة مع الإمام الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)، وذلك طبيعي نتيجة لسلطة بني العباس القرشية، وليس انتهاء بالتنازل عن هذا الشرط مع الجويني (٤٧٨هـ)، أيام السلطنة السلجوقية! في النهاية أقول إن الهرماسي قد وفق إلى حد كبير في توصيفه لعلاقة الديني بالسياسي، وتوصيف الجدلية المترتبة وفقاً. لكنني أعيب عليه الضبابية في العنوان وعدم الاتساق الواضح مع طرحه في المقال. أضيف إلى ذلك غياب النظرة الغائبة عن دراسته وموقعها من الدراسات الحديثة؛ فهل هي -يا ترى- واقفة عن حد التوصيف؟ أو أنها تريد خدمة الفكرة العلمانية في فصل المؤسسة الدينية عن المؤسسة السياسية؟ الأمر غير واضح.



محدد من الممارسة أو الاعتقاد الديني، وبالخصوص في إنتاج وإعادة إنتاج ونشر واستهلاك أنموذج معين من خبرات الخلاص. ويوجه الهرماسي نقداً قوياً لهذا الاختزال غير المبرر للدين، والنظر إليه نظرة براجماتية (نفعية) تقتل فيه الجانب الأخلاقي الخلاق الذي يدفع الفرد إلى مفاهيم إنسانية من مثل: الإيثارة، الكرم، وروح التضحية، وتحيله إلى مجموعة من الأطماع التي ينتظرها الفرد كردّ دِينٍ لما قدّمه سلفاً، واستدل لذلك بمفهوم الدين كما عند دوركايم من كونه ينتج مثلاً وقيماً تجسد الضمير الجمعي وتحقق التماسك والدمج الاجتماعي ويؤسس الانتماء إلى جماعة ذات هوية ثقافية واحدة.

والحق أن كلام بورديو يدور حول شكل واحد من أشكال الدين؛ وهو الشكل المؤسسي، بينما يتناول دوركايم الشكل الاجتماعي السابق في وجوده على الشكل المؤسسي. فبعد أن كانت التجربة الدينية فردية (تمثلها التجارب الصوفية)، أصبحت اجتماعية تربط بين أفراد مجتمع ما في إطار معرفي وجودي يعطي تفسيرات للوجود وبداياته ومنتهاه، وإطار أسطوري يعزز السابق ويثبته، وإطار طقسّي يمثل البعد الاجتماعي فيه. ثم بعد ذلك حل رجل الدين مكانة تمكنه من تكوين مؤسسة دينية بما تضمه من ممثل للدين ودور للعبادة وأداء الطقوس. إذن هناك ثلاثة أشكال للدين، تحدث بورديو عن الشكل الثالث، بينما رد عليه الهرماسي بالشكل الثاني، فلا معنى لاعتراض الهرماسي إذن؛ فالمنطلقات -وإن تداخلت- مختلفة، والمصالح متباينة؛ فالمؤسسة الدينية لها مصالحها التي لا تبعا بمصلحة الفرد. ولا أدل على ذلك في التراث الإسلامي من ذلك

الهرماسي، عتبة العنوان؛ لننظر في أبعاد ما سيتناوله تنظيراً وتطبيقاً. ذلك لما تمثله عتبة العنوان من أهمية في توجيه القراءة، وتعمل في توجيه استجابة القارئ للنص. تحيلنا أول كلمة في العنوان، «السلطة»، إلى مجموعة من الدلالات المتعلقة في حقل السياسة؛ من مثل: القوة، الرعاية، التبعية، التراتبية - وبالتالي إلى تلك العلاقة الجدلية بين الحاكم والمحكوم، التابع والمتبوع في ظل نظام ما. إن هذه الجدلية بين الحاكم والمحكوم مضبوطة بمجموعة من «القضايا»، التي تمثل الجانب المعرفي (الفلسفي) الذي تنبني عليه تلك العلاقة الجدلية. وهي أي المعرفة - تمارس سلطتها على الأفراد من حيث يدرون أو لا يدرون، كما قرر ذلك الفيلسوف ميشيل فوكو. لكننا لا نتبين المراد من كلمة «المسؤولية» في العنوان في هذا الإطار الذي رسمناه، واستعدنا لمواجهته في نص المقال من جدلية السلطة والمعرفة. كل ذلك يأتي في تجلٍ وسمه الهرماسي بالمجال الإسلامي، بما يتحمّله من ثقل تاريخي ضارب في العمق بما لا يقل عن ألف وأربعمئة عام.

حدد الهرماسي مجال دراسته في الإسلام بتجليه السنّي، متجنباً بذلك الابتعاد عن مقاصد بحثه المتمثلة في توصيف الجدلية بين السلطة والمعرفة. وإنّي أراه قد وفق في هذه الخطوة لاعتبارات منهجية؛ منها: تثبيت أحد المتغيرات الذي هو السلطة هنا، بما أنها قائمة على المصالح، وفي المقابل، ندرس التغيرات التي تطرأ على المتغير الآخر الذي هو المعرفة الدينية، بما أنها قائمة على المبادئ. لكننا لا يمكننا، بحال من الأحوال، أن نزع أن المعرفة تابعة للسلطة على الإطلاق، وأن السلطة مؤثرة في المعرفة على الإطلاق كذلك؛ بل هما في عملية جدال لا تنتهي، ويعمل كل طرف منهما مبضعه في الآخر على استحياء. وليس أدل على ذلك من اعتماد الإسلام بتجليه السنّي ديناً رسمياً للدولة في فترات طويلة، تتخللها فترات تم فيها اعتماد التجلي الشيعي عند الفاطميين، وذهاب أهل عمان إلى الصيغة الإباضية. وهذا التفاوت في اعتماد التجلي الديني يعكس تبعية نسبية للمعرفة للسلطة. في المقابل، هناك ثورات سياسية رفعت فيها المعرفة (بتجليها المذهبي) شعاراً؛ كما قد عدّ المعتزلة مفكرين للمعارضة، والأشاعرة مفكرين لدولة بني أمية.

في الإطار النظري لدراسته، ينطلق الهرماسي مما أقره بيير بورديو، البنيوي الفرنسي، من اتهام كل الأفعال الفردية، ووضعها في قفص الاتهام بالانطلاق من «مصلحة» ما في هذا الفعل السوسولوجي (الاجتماعي) أو ذاك، بما في ذلك أفعال المؤسسة الدينية، وأطلق عليها «المصلحة الدينية». ويعرف بورديو المصلحة الدينية بأنها «الفائدة التي تجدها جماعة أو طبقة في أنموذج